ملخص حول متطلبات جهاز حماية المنافسة لعمليات الاندماج و الاستحواذ

Mashora
المشورة
للاستشارات القانونية وأعمال المحاماة
Advocates & Legal Consultants

يتولى جهاز حماية المنافسة في الكويت الإشراف على التركيزات الاقتصادية ولا سيما عمليات الاندماج والاستحواذ لضمان عدم الإضرار بالمنافسة العادلة في السوق وتعتبر طلبات التركز الاقتصادي متطلبا تنظيميا أساسيا وفقا للقانون الكويتي وعدم الالتزام بهذه الأحكام قد يؤدي إلى فرض غرامات أو تأخير أو إلغاء العمليات ويعد فهم الحدود ومتطلبات الإجراءات أمرا بالغ الأهمية للشركات التي تسعى إلى الامتثال لتوجيهات الجهاز مع تقليل الاضطرابات المحتملة في معاملاتها.

الحدود لتقديم طلب التركز الاقتصادي

وفقًا لقانون جهاز حماية المنافسة يجب على الشركات المشاركة في عمليات الاندماج أو الاستحواذ تقديم طلب تركز اقتصادي إذا استوفت أيًا من الشروط التالية بناءً على البيانات المالية للسنة السابقة:

1. حد المبيعات السنوية لطرف واحد

إذا كان لأحد الأطراف المشاركة في عملية الاندماج أو الاستحواذ مبيعات سنوية تتجاوز 500،000 دينار كويتي داخل الكويت، يجب تقديم الطلب. ينطبق هذا الحد حتى لو استوفى طرف واحد فقط هذا الشرط، مما يعكس تركيز الجهاز على مراقبة الكيانات ذات الحضور السوقي الكبير.

2. حد المبيعات السنوية المشتركة

عندما تتجاوز المبيعات السنوية المشتركة لجميع الأطراف المشاركة في عملية الاندماج أو الاستحواذ 750،000 دينار كويتي، يصبح تقديم الطلب ضروريًا. يغطي هذا البند العمليات التي تشمل عدة كيانات تشكل معًا وزنًا اقتصاديًا كبيرًا في السوق الكويتي.

+965 2240 4470
info@mashora.com.
www.mashora.com.kw
Mashora Tower, Qibla, Abu Bakr Street,Kuwait

3. حد ملكية الأصول

يطلب تقديم طلب التركز الاقتصادي إذا كانت الأطراف تمتلك أصولًا داخل الكويت تزيد قيمتها عن 2،500،000 دينار كويتي ويضمن هذا الشرط أن عمليات الدمج الكبيرة التي قد تؤثر على ديناميكيات السوق تخضع للإشراف التنظيمي.

نطاق اختصاص جهاز حماية المنافسة

يمتد اختصاص الجهاز إلى الكيانات التي تعمل خارج الكويت إذا كان لنشاطاتها تأثير تجاري داخل البلاد ويعكس هذا الاختصاص توافق الكويت مع ممارسات قوانين المنافسة العالمية حيث يأخذ المنظمون في الاعتبار التأثير الاقتصادي للعمليات الأجنبية على الأسواق المحلية ويجب على الكيانات العاملة دوليا تقييم نشاطاتها وفقا لمتطلبات الجهاز لضمان الامتثال حتى لو كان وجودها المادي في الكويت محدودًا.

خطوات تقديم طلب التركز الاقتصادي

لتبسيط العملية وتقليل التأخيرات أو التكاليف المحتملة، ينصح باتباع نهج من خطوتين لتقديم طلب التركز الاقتصادي إلى الجهاز:

الخطوة الأولى: طلب التشاور

تتضمن الخطوة الأولى تقديم طلب للتشاور مع الجهاز ويهدف هذا التشاور إلى تحديد ما إذا كان تقديم طلب التركز الاقتصادي ضروريا بناء على تفاصيل العملية والبيانات المالية.

<u>الغرض والفوائد</u>

يمكن لهذه الخطوة أن توفر موارد كبيرة من خلال تجنب تقديم طلباتغير ضرورية. بعد مراجعة لجهاز للبيانات المالية للأطراف عن السنةالسابقة، قد يقرر أن الاندماج أو الاستحواذ لا يستوفي الشروط التي تتطلب تقديم طلب كامل للتركيز الاقتصادي.

<u>التكلفة والمدة الزمنية</u>

يتقاضى الجهاز رسوم طلب التشاور تبلغ 250 دينار كويتي،وتستغرق العملية عادةً 2-3 أسابيع من تاريخ تقديم الطلب ويجعل هذا الإطار الزمني القصير منها خطوة أولية فعالة للشركات التيتهدف إلى تقييم التزاماتها بموجب قانون الجهاز.

الخطوة الثانية: طلب التركز الاقتصادي

إذا قرر الجهاز خلال طلب التشاور أن تقديم طلب التركز الاقتصادي ضروري يجب على الأطراف المضي قدما في تقديم ملف أكثر تفصيلًا وتتطلب هذه الخطوة تقديم مستندات شاملة وقد تستدعي الدخول في مناقشات مع الجهاز لمعالجة الاستفسارات أو المخاوف.

التكلفة

تُحتسب رسوم الجهاز لهذا الطلب بنسبة 0.1% من الأقل بين رأس المال المدفوع للكيان أو قيمة الأصول داخل الكويت على ان لا تتجاوز100,000 دينار كويتي، مما يضمن وضوح التكاليف للعمليات ذات القيمة العالية بينما قد تكون الرسوم كبيرة للمعاملات الضخمة يوفر الحد الأقصى حماية للشركات من التكاليف التنظيمية المفرطة.

المدة الزمنية

تتراوح مدة الموافقة على الطلب بين 45 يوما كحد أدنى إلى 197 يوما كحد أقصى من تاريخ التقديم ويجب الحصول على الموافقة قبل 60 يوما على الأقل من تنفيذ عملية الاندماج لضمان الامتثال للوائح الجهاز ويتطلب هذا الإطار الزمني تخطيطا دقيقا لتنسيق العمليات التنظيمية مع مواعيد تنفيذ العمليات

اعتبارات استراتيجية للشركات

الامتثال لمتطلبات الجهاز ليس مجرد التزام قانوني بل هو ضرورة استراتيجية للشركات التي تسعى إلى تنفيذ عمليات الاندماج والاستحواذ بسلاسة وتوفر عملية الجهاز ذات الخطوتين فرصة لتقييم العقبات التنظيمية المحتملة مبكرا مما يساعد الأطراف على تخصيص الموارد بكفاءة وتقليل الاضطرابات.

الفوائد الرئيسية لطلب التشاور

توفير التكاليف: من خلال تحديد ما إذا كان تقديم طلب كامل غير ضروري في وقت مبكر يمكن للأطراف تجنب الرسوم الأكبر والجداول الزمنية الممتدة المرتبطة بالخطوة الثانية.

وضوح تنظيمي: يتيح طلب التشاور للشركات فهم وجهة نظرالجهاز بشأن عمليتها مما يوفر رؤى قيمة لتشكيل الصفقة.

التخطيط للطلبات الكاملة

بالنسبة للعمليات التي تتطلب تقديم طلبات كاملة يجب على الشركات إعطاء الأولوية لتجميع بيانات مالية دقيقة والاستعانة بمستشارين قانونيين وماليين على دراية بإجراءات الجهاز ويضمن التحضير المبكر القدرة على معالجة مخاوف الجهاز بسرعة مما يجنب التأخيرات.

+965 2240 4470
info@mashora.com.
www.mashora.com.kw
Mashora Tower, Qibla, Abu Bakr Street,Kuwait

التعامل مع عمليات خارج الكويت

يجب على الكيانات ذات العمليات الدولية إيلاء اهتمام خاص لنطاق اختصاص الجهاز نظرا لتركيز الجهاز على العمليات التي لها تأثير تجاري في الكويت ويجب على الشركات تقييم ما إذا كانت أنشطتها في الخارج قد تؤدي دون قصد إلى متطلبات امتثال وهذا الاعتبار مهم بشكل خاص للشركات متعددة الجنسيات والكيانات الاستثمارية.

الخلاصة

تبرز عملية طلب التركز الاقتصادي التي يديرها جهاز حماية المنافسة التزام الحكومة الكويتية بالحفاظ على المنافسة العادلة وتنظيم العمليات السوقية الهامة ومن خلال الالتزام بالحدود المقررة واتباع نهج منظم يمكن للشركات التنقل في هذا الإطار التنظيمي بكفاءة وتوفر العملية المكونة من خطوتين - بدءًا من طلب تشاور - وسيلة عملية لإدارة تكاليف الامتثال والجداول الزمنية مما يمكن الشركات من التركيز على تحقيق أهدافها الاستراتيجية سواء كانت العمليات محلية أو دولية فإن فهم متطلبات الجهاز ودمجها في تخطيط العمليات أمر أساسي للنجاح في السوق الكويتي التنافسي.

+965 2240 4470
info@mashora.com.
www.mashora.com.kw
Mashora Tower, Qibla, Abu Bakr Street,Kuwait

المحامي/ عبدالرحمن الحميدان
الشريك المدير

المحامي/ مشاري الحميدان

للاستفسارات أو الحصول على مزيد من التوضيحات حول كيفية تطبيق هذه الأحكام أو أي مسائل قانونية أخرى يمكنكم التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني:

alhumaidan@mashora.com.kw

meshari@mashora.com.kw